PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Mal**
DATE:	**18-December-2025**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**100,000**
TITLE:	**Law No. 18 transforms consumer financing from chaos to regulated sector**
PAGE:	**02**
ARTICLE TYPE:	**Agency-Generated News**
REPORTER:	**Staff Report**
AVE:	**80,000**

VANTAGE COMMUNICATIONS
YOUR REPUTATION IS TOO PRECIOUS FOR SECOND BEST.

الاتحاد المصري للتمويل الاستهلاكي
Egyptian Federation of Consumer Finance

PRESS CLIPPING SHEET

عدد الشركات قفز من 27 إلى 46

قانون 18 للتمويل الاستهلاكي ينقل النشاط من العشوائية إلى سوق منظمة

جاء قانون رقم 18 لسنة 2020، للتمويل الاستهلاكي ليحدث تحولاً جذرياً في السوق، ناقلاً النشاط من مرحلة العشوائية إلى منظومة متكاملة تضمن الإفصاح الكامل عن التكلفة، ومنع الرسوم غير المعلنة، وإتاحة حق السداد المبكر دون نصف، مما عزز ثقة المستهلك وخلق بيئة تنافسية مستقرة.

وتستند المنظومة الحالية إلى شراكة وثيقة وقوية مع البنوك التي توفر تسهيلات ائتمانية منظمة، ما يؤكد ثقة المؤسسات المالية في سلامة وجودة محافظ القطاع.

ولتعزيز هذه السلامة، يعتمد القطاع على منظومة تشغيل حديثة ترتكز على التحليل الرقمي وتفعيل أنظمة رصد الاحتيال، مع ربط التمويل بالمورد أو مقدم الخدمة لضبط التسييل وضمان توجيه الأموال لأغراضها الفعلية.

وبدءاً من عام 2026، يستعد قطاع التمويل الاستهلاكي للدخول في "عام الجهازية التنظيمية الكاملة"، حيث من المقرر البدء بإنشاء قاعدة بيانات موحدة للبيانات الائتمانية، بالإضافة إلى بدء التطبيق التجريبي لمعايير بازل 3، على أن يكون التطبيق الإلزامي لهذه المعايير في 2027.

ويأتي هذا بعد أن ركز عام 2025 على تعزيز التحول الرقمي في القطاع وتحقيق التوسع الجغرافي للخدمات في مختلف المحافظات.

ويهدف قطاع التمويل الاستهلاكي إلى تحقيق دمج مالي حقيقي لآلاف العملاء لأول مرة، وذلك عبر ضمهم إلى المنظومة الرسمية وبناء أول تاريخ ائتماني لشريحة واسعة، مدعوماً بتوفير قنوات بيع وتحقيق رقمي منتشرة في مختلف محافظات مصر.

ويضع القطاع حماية المستهلك في قلب المنظومة، من خلال تطبيق مدونة سلوك مهنية وملزمة، وإطلاق برامج توعية لرفع الثقافة الائتمانية. بالإضافة إلى تبني سياسات لإعادة جدولة الديون وتقديم حلول مرنة للحالات المتعثرة.

ويأتي هذا التوسع في الأهداف بالتزامن مع نمو ملحوظ في عدد الشركات العاملة في القطاع، حيث ارتفع عدد شركات التمويل الاستهلاكي من 27 عند التأسيس إلى 46 حالياً.

وشهد قطاع التمويل الاستهلاكي طفرة غير مسبوقة، حيث حقق نمواً في قاعدة العملاء تجاوز التوقعات، مسجلاً زيادة قدرها 208%.

وانعكس هذا التوسع على المحفظة الإجمالية للتمويل، والتي شهدت نمواً قوياً بنسبة 61.6% في أرصدة التمويل.

وخلال الفترة من يناير إلى أكتوبر 2025، قفز عدد المستفيدين إلى أكثر من 9 ملايين عميل، بنسبة نمو هائلة بلغت 182%، مقارنة بـ 3.27 مليون في الفترة المماثلة من عام 2024.

وانعكس هذا النمو على قيمة أرصدة التمويل الاستهلاكي، التي ارتفعت إلى 74.9 مليار جنيه، مقارنة بـ 47.5 مليار في 2024، محققة نمواً سنوياً قدره 58%.

وعزا الاتحاد المصري للتمويل الاستهلاكي هذا الأداء القوي إلى تحسن البنية الرقمية، وتنوع المنتجات، وزيادة الثقة في الإطار الرقابي والتنظيمي المشرف عليه من قبل الهيئة العامة للرقابة المالية.

جودة الأداء وإدارة المخاطر

وما يميز هذا النمو هو اقترانه بجودة ائتمانية عالية، حيث تمكن القطاع من الحفاظ على معدلات تعثر منخفضة للغاية تتراوح بين 3 و4% فقط، ويعد إنجازاً كبيراً في ظل التوسع الكبير في قاعدة العملاء.

ويسعى قطاع التمويل الاستهلاكي المنظم حالياً إلى ترسيخ بيئة مستدامة وموثوقة، مرتكزاً على قانون 18 لسنة 2020، والذي وضع القطاع في قلب المنظومة المالية.

وأسس القانون لبيئة تنافسية مستقرة وأوجد إطاراً تشريعياً شاملاً لا يحمي حقوق المستهلك فحسب، بل يضمن أيضاً توجيه التمويل لأغراضه الفعلية.

ويأتي هذا في سياق جهود أكبر لدمج ملايين العملاء وبناء سجل ائتماني حقيقي، وصولاً إلى مستخدم مالي ناضج.

تخفيف المخاطر التنظيمية وآليات العمل

ولتحقيق الاستقرار، يتبنى القطاع سلسلة من الخطوات وورش العمل الموجهة خصيصا لتخفيف المخاطر التنظيمية.

وتتركز هذه الإجراءات على تطوير قاعدة بيانات ائتمانية موحدة تخدم جميع الأطراف، واعتماد التحليل الرقمي في معالجة طلبات التمويل، وتهدف هذه المنهجية إلى تعزيز كفاءة اتخاذ القرار وضمان التعامل الأمثل مع البيانات.

مكافحة الاحتيال والشفافية

ولمواجهة التحديات الأمنية والمالية، تم وضع ضوابط صارمة للتسييل والحد من الاحتيال، بجانب إنشاء إطار متكامل للحوكمة والإفصاح.

ويتم دعم ذلك من خلال مبادرات عملية، تتضمن ربط التمويل بالمورد أو مقدم الخدمة، وتفعيل نظام كشف الاحتيال، مع تعزيز تبادل البيانات عبر النظام الموحد.

وفي سياق حماية حقوق المتعاملين، ركزت ملامح قانون حماية المستهلك على مبدأ الشفافية الكاملة، ويفرض منع أي رسوم غير معلنة على العميل، ويوجب الإفصاح الكامل عن جميع جوانب التكلفة التمويلية. وهذه الإجراءات تهدف إلى بناء الثقة وتمكين المستهلك من اتخاذ قرارات مالية مستنيرة.

حق السداد المبكر وضوابط القانون 18

ومن أبرز حقوق المستهلك التي يكفلها القانون هي إتاحة حق السداد المبكر للالتزامات التمويلية. وبالتوازي، يعزز القانون رقم 18 البيئة الرقابية، حيث يتضمن ضوابط صارمة للترخيص والحوكمة، لضمان أن تبقى المنافسة بين الجهات مقدمة التمويل صحية وموجهة نحو مصلحة العميل.

ولضمان التوافق مع المعايير العالمية، يعكف قطاع التمويل الاستهلاكي على الاستعداد لتطبيق متطلبات "بازل 3".

وتشمل الاستعدادات إجراء دراسات لتقييم الملاءة المالية، مع تحديد فترة تجريبية تبدأ في يناير 2026، بالإضافة إلى وضع إطار حوكمة يدعم هذه المعايير.

وتتركز جهود قطاع التمويل الاستهلاكي في مجال مكافحة الاحتيال على تطوير ممارسات تضمن سلامة العمليات ونزاهتها، حيث يتم التركيز على تفعيل نظام متكامل لكشف الاحتيال، وتعزيز تبادل البيانات والمعلومات بين الجهات المختلفة عبر النظام الموحد للقطاع.

وتتضمن هذه الممارسات أيضاً ربط التمويل بشكل مباشر بالمورد أو مقدم الخدمة، لضمان توجيه الأموال إلى الغرض المحدد ومنع إساءة الاستخدام، مما يعزز الرقابة والشفافية في عمليات التمويل.

وفي وقت سابق، عقد الاتحاد المصري للتمويل الاستهلاكي مؤتمرًا صحفيًا، بمشاركة 4 من قيادات القطاع. وهم سعيد زعتر رئيس الاتحاد المصري للتمويل الاستهلاكي، وأسامة فريد الرئيس التنفيذي لشركة بريميوم كارد وعضو مجلس إدارة الاتحاد، وأحمد أسامة العضو المنتدب لشركة درايف للتمويل وعضو مجلس إدارة الاتحاد، وعلي عبد الوهاب المدير التنفيذي للتمويل الاستهلاكي بشركة بي تك وعضو مجلس إدارة الاتحاد.

المال - خاص